بوش في مواجهة الكونغرس: صراع دستوري أم تسوية؟

عن: (بي بي سي)

غداة المناظرات السياسية المملوءة بالتحدي بين الجمهوريين والديموقراطيين بشأن تحديد مهلة لسحب القوات الاميركية من العراق، يواجه مجلسا النواب والشيوخ في الكونغرس الاميركي مفاوضات صعبة للتوصل الى صيغة موحدة من مشروع موازنة الحرب لتقديمه الى الرئيس جورج بوش.

تتمثل العقدة الرئيسية التي يواجهها مجلسا النواب والشيوخ الآن في الاتفاق على اللغة التي ستستخدم في تحديد هذه المهلة.

وينص المشروع الذي اقره مجلس النواب على مهلة الزامية تنتهي في الاول من ايلول من العام ٢٠٠٨ ويتوجب على الإدارة بنهايتها ان تسحب القوات الأميركية من العراق. أما النص الذي أقره مجلس الشيوخ فينص على ان يبدأ سحب القوات تدريجيا من العراق بعد ثلاثة أشهر ويحدد نهاية آذار من العام ٢٠٠٨ مهلة غير الزامية لإنهاء هذا الانسحاب.

وبعد ان أقر مبدأ تحديد المهلة في المجلسين أصبح من شبه المؤكد ان القانون النهائي سيتضمن هذا البند. يبقى السؤال من سيتنازل عن نسخته. هل يوافق اعضاء مجلس الشيوخ على تبني النسخة الصارمة التي أقرها مجلس النواب أم سيكون على هذا الاخير ان يتبنى النسخة المخففة.

وقد وصلت المواجهة بين الجمهوريين والديمقراطيين الى حدود المناظرات السياسية.

فبعد ظهور الرئيس جورج بوش بصحبة الاعضاء الجمهوريين في مجلس النواب، عقد زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري ريد مؤتمرا صحافيا ضم اليه جنودا حاربوا في العراق ليعلنوا معارضتهم لتهديد بوش بنقض القانون وتأخير وصول الاموال الى الجيش. وتتويجا لهذه المواجهة الإعلامية أقر مجلس الشيوخ قانون الموازنة متضمنا المهلة لسحب القوات، في خطوة تحد واضحة.

وفي اقوى تحذير للديمقراطيين قال بوش انه يتوقع من الكونغرس "ان يكون حكيما في كيفية صرف أموال الشعب" وقال بوش متحدثا باسم الجمهوريين "اننا نقف موحدين ونرفع الصوت واضحا بوجوب الاسراع في توفير الاموال للجيش".

وانضم زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس النواب ميتش ماكونيل الى بوش ووصف مشروع الموازنة الذي أقره مجلس الشيوخ بانه "بيان سياسي لا يملك أي حظ بان يتحول الى قانون" قاصدا ان الديمقراطيين يحاولون تسجيل نقاط سياسية ضد الحزب الجمهوري.

في المقابل، اتهم ريد بوش بانه يعمل على "تقويض قدرة الجيش على الارض. اذا أقدم على نقض القانون فسيشكل سابقة" في تاريخ الرؤساء. وفي إشارة الى فوز الديمقراطيين بالكونغرس في انتخابات تشرين الثاني الماضي كرر ريد ما قالته رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي قائلا: "هدئ من روعك سيدي الرئيس هناك كونغرس جديد في المدينة".

يدخل الكونغرس الأميركي ابتداء من يوم الاثنين المقبل في فترة عطلة لمدة أسبوعين.

ويرجح ان لا تشهد هذه الفترة أي جديد إلا اذا دعيت اللجان المشتركة بين المجلسين الى البدء بمناقشة المشروع. تشي حدة التصريحات المتبادلة بين الرئيس جورج بوش واعضاء الكونغرس الديمقراطيين بان آمال التسوية شبه مفقودة وان الطرفين مقبلان على مواجهة دستورية قد تؤدي فعليا الى تأخير صدور موازنة الحرب. وقد بدأ كل من بوش والكونغرس تبادل اللوم على نفاد الأموال المخصصة للقوات المنتشرة في العراق.

الغارديان: ابعدوا جناح تشيني ـ ابرامز عن قضية البحارة

عن (بي بي سي)

طالبت صحيفة الغارديان في عددها الصادر يوم السبت الماضي الحكومة البريطانية بالتزام الحكمة ونصحتها بالحيلولة دون تدخل جناح تشيني – أبرامز، المتشدد في الإدارة الأميركية لتصعيد الأزمة. وتقول الغارديان إن رئيس الوزراء البريطاني تصرف لحد الآن "بحكمة وصمد أمام الهستيريا" وذلك لوعيه بأن نجمي وزيرة الخارجية كوندوليسا رايس، وزميلها في الدفاع روبرت غيتس في صعود. وتشير الصحيفة إلى أن المسؤولين الأميركيين يدركان أهمية الحوار مع إيران، "لأنها تختلف عن كوريا الشمالية في نفورها من العزلة"، على عكس الصحف السابقة وجهت الإدبندنت النقد لتصرف الحكومة البريطانية، مشيرة إلى أن "اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي ساهم في تفاقم الأزمة، وأثار حفيظة الإيرانيين الذين تراجعوا عن إطلاق سراح المجندة فاي تورني". وتقول الصحيفة إن إشارة رئيس وزراء بريطانيا إلى القانون الدولي لا يستند إلى أي أساس أخلاقي "لأن الولايات المتحدة وبريطانيا تجاهلتا الأمم المتحدة وغزتا العراق". وتقر الصحيفة بأن السلطات الإيرانية تريد استخدام أزمة المحتجزين الخمسة عشر بهدف التخفيف من الضغوط عليها بسبب الملف النووي، لكنها تذكر بمخاوف الإيرانيين الذين باتوا شبه محاصرين من الولايات المتحدة. وترى الصحيفة أن طوق النجاة في هذه الأزمة هو الاتحاد الأوروبي الذي لا زالت له روابط دبلوماسية واقتصادية مع إيران. من جهتها تقول الديلي تلغراف في إحدى افتتاحياتها الثلاث، لم يكن باستطاعة إيران أن تقدم على اختطاف مواطن بريطاني لو كانت بريطانيا مهابة الجانب. وتضيف قائلة "لقد مضى الوقت الذي كانت فيه الجنسية البريطانية تمنح قدرا من الحماية لحاملها"، وتنحي الصحيفة باللائمة على السياسة الخارجية البريطانية، وتورط القوات البريطانية في جبهتين العراق وأفغانستان، مما شل قدرتها على التصرف بصرامة. وتقترح الافتتاحية عددا من التدابير "الصارمة" لفك أسر البحارة والجنود البريطانيين، معتبرة أن الرضا بقرارات "تافهة" لن يعده "نظام آيات الله" سوى دليل على التخاذل. وتستنكر التايمز من جهتها "التشهير" الذي يتعرض له المحتجزون البريطانيون. وتقول إن بث لقطات لهم على شاشة التلفزيون لم يُؤد سوى "إلى مزيد من عزلة إيران... فحتى الحكومة العراقية الحريصة على تمتين علاقاتها مع طهران لم تؤيد ما قامت به الجارة". وتنصح الصحيفة بمواصلة الضغط على إيران، وبالمحافظة في نفس الوقت على القنوات الدبلوماسية، و"بعقد مؤتمر لحفظ ماء الوجه ولرسم الحدود البحرية في منطقة شط العرب والمتنازع عليها منذ عام ١٩٣٩".

رسالة ثالثة

وكانت السفارة الإيرانية في لندن قد نشرت امس رسالة ثالثة قيل انها من البحارة البريطانية المعتقلة فاي تيرني كتبت فيها أنه "تم التضحية بها بسبب سياسات التدخل التي تنتهجها حكومتا "الرئيس الاميركي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير".

وجاء في الرسالة "حان الوقت لان نطلب من حكومتنا تغيير أسلوبها القمعي لاناس اخرين". واحتجزت ايران تيرني و ١٤ بحارا وجنديا بريطانيا اخرين في شمال الخليج يوم الجمعة الماضي عندما كانوا في مهمة تابعة للامم المتحدة.

وتقول طهران انهم دخلوا المياه الاقليمية الايرانية لكن بريطانيا تصر على أن الجنود كانوا داخل المياه الاقليمية العراقية.ونشرت السفارة الايرانية في لندن والتلفزيون الايراني العديد من الرسائل من تيرني. وبث التلفزيون فيلما يصور البحارة وهم يعترفون بدخولهم المياه الاقليمية الايرانية بطريقة غير مشروعة ويقولون انهم يلقون عناية جيدة.

وقالت تيرني في رسالة ثالثة "في حين نسمع ونقرأ عن الطريقة التي كان يعامل بها السجناء في أبو غريب والسجون العراقية الاخرى بأيدي الجنود البريطانيين والامريكيين فانني لاقيت احتراما كاملا ولم يلحق بي أي أذى".

وأضافت أن الحادث أدى الى "مزيد من انعدام ثقة الشعب الايراني والمنطقة بأسرها في البريطانيين".

ومضت تقول "اعتقد أنه لكي تمضي بلداننا قدما فاننا في حاجة لان نبدأ في سحب قواتنا من العراق وأن نترك الشعب العراقي يبدأ في اعادة بناء حياته".

أمم متحدة جديدة.. وجهة نظر الأمين العام

تقرير واشنطن

مع تولي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون "كوريا الجنوبية" قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة قبل ثلاثة أشهر في واحدة من أكثر مراحل حياة المنظمة تعقيدا وحساسية. فعلى العكس من العقود الأولى من حياة المنظمة، والتي لعبت فيها دورا فاعلا في إدارة قضايا التعاون والصراع الدولي، تمر المنظمة في المرحلة الراهنة بمرحلة من التهميش والحضور الضعيف أو على الأقل الموظف من قبل القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى تفعيل دور المنظمة إلا أن العكس هو الذي حدث.

ويعد بان كي مون هو الأمين العام الثامن للأمم المتحدة. وكانت قضايا الحرب الباردة قد شغلت المساحة الأهم في أجندة الأمناء الخمس الأوائل في حياة المنظمة، بينما شغلت قضايا الشرق الأوسط وقضايا عدم الاستقرار العالمي في عالم ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى قضايا الانتشار النووي والعدالة الاجتماعية والبيئة، المساحة الأهم في أجندة الأمينين العامين الأخيرين. وفي سياق محاولة التعرف على رؤية الأمين العام الجديد للأجندة الجديدة للمنظمة، ورؤيته لكيفية استعادة دورها التاريخي، عقد مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS بواشنطن ندوة خاصة حضرها الأمين العام الجديد بالإضافة إلى مشاركته في إدارة مشاكل حظر الانتشار النووي. وقد حصل مون على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة سول الوطنية في عام ١٩٧٠، ثم على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد كندي لشؤون الحكم، بجامعة هارفارد في عام ١٩٨٥.

وقد كان لاختيار بان كي مون لشغل منصب الأمين العام دلالات مهمة بالنسبة لوضع ما عرف بدول "العالم الثالث" في النظام الدولي. إذ يعكس اختيار مون أمينا عاما للأمم المتحدة ترجمة للتحول المهم في مركز الثقل الجيو-سياسي لصالح القارة الآسيوية، والتي لا تضم فقط حالات صعود مهمة من الناحية الجيو سياسية "الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية"، ولكنها تعد منطقة اختبار مهمة لتدعيم الديمقراطية والتنمية، وربما للتأكيد من جديد على فكرة التلازم بين الديمقراطية والتنمية معا، كما تمثل منطقة اختبار مهمة لآفاق السلام العالمي على خلفية بان كي مون، كمتحدث رئيسي، بالإضافة إلى عدد من المتخصصين والمعنيين بالموضوع.

ويمتلك بان كي مون خبرة سياسية واسعة، فقد شغل عددا من المناصب المهمة قبل عمله كوزير للخارجية والتجارة الكورية، منها مستشار الرئيس للسياسة الخارجية، وكبير مستشاري الرئيس للأمن الوطني، البرنامجين النوويين الكوري والإيراني، وهي تحديات تمثل جميعها اختبارا حقيقيا لمستقبل الأمم المتحدة.

الأجندة الجديدة للأمم المتحدة كما يراها مون

يشير بان كي مون بداية إلى أن هناك عاملين مهمين لعبا دورا مهما في تنشئته السياسية، وسيكون لهما تأثيرهما المهم على منصبه الجديد كأمين عام للأمم المتحدة. الأول هو مقابلته، وهو في الثامنة عشر من عمره، للرئيس الأمريكي جون ف. كينيدي في عام ١٩٦٢، ضمن وفد من الطلاب الكوريين الذين دُعوا لزيارة البيت الأبيض ومقابلة الرئيس الأمريكي آنذاك، الأمر الذي أتاح لمون "صلات شخصية" – وفقا لتعبيره – بإحدى القوى العظمى وما دعت إليه آنذاك من أفكار ومبادئ مهمة لإدارة العلاقات الدولية خلال تلك المرحلة المهمة في تاريخ الأمم المتحدة. العامل الثاني هو الدور المهم الذي لعبته الأمم المتحدة خلال الحرب الكورية، وقد أرجع مون نجاح كوريا الجنوبية في إعادة بناء اقتصادها من جديد بعد الحرب وتحول كوريا إلي قوة اقتصادية إقليمية مهمة في شرق آسيا إلى دور الأمم المتحدة والولايات المتحدة أيضا خلال تلك المرحلة.

ويتفق مون مع القول بأن تلك المرحلة مثلت المرحلة الذهبية للأمم المتحدة ولكنه لا يتفق مع القول بأن المرحلة الراهنة لا تقدم فرصة مهمة لاستعادة الأمم المتحدة لهذا الدور. ويستند مون هنا إلي أن المشكلات الدولية الراهنة وصلت إلى درجة من التعقيد بحيث يصعب نجاح دولة بمفردها في مواجهة تلك المشكلات، الأمر الذي يحتم التعاون الدولي عبر المؤسسات والمنظمات الدولية العالمية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

وقد طرح مون الأجندة القادمة للأمم المتحدة على النحو التالي:

القضية الأولى هي ضرورة وضع خطة عمل لمواجهة أزمة دارفور. ويشير مون هنا إلى أنه سوف يركز على تحقيق المصالحة بين مختلف القوى والطوائف داخل لبنان. كما يشير من ناحية أخرى إلي أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة في جنوب لبنان "نحو ١٥ ألف شخص" لا يمكنها البقاء إلى ما لا نهاية.

القضية الخامسة هي دعم الجهود الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ويشير مون هنا فيما يتعلق بكوريا الشمالية أنه سيبذل أقصى جهده لإنجاح المحادثات السداسية، وتشجيع الجهود الخاصة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والتزامه بالعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بحالتي إيران وكوريا الشمالية، وتشجيع الالتزام بنظام حظر الانتشار النووي على المستوى العالمي.

القضية السادسة هي مشكلة كوسوفو، ويشير مون هنا إلي ضرورة إنهاء هذه المشكلة من خلال العمل على التوصل إلى حل حاسم والقضاء على حالة الغموض وعدم اليقين التي تغلف هذه المشكلة، مؤكدا أن تأخر هذا الحل سوف يهدد الاستقرار الإقليمي في جنوب شرق أوروبا. ومع تأكيد مون علي أهمية القضايا الست السابقة وأنها ستشكل قمة أجندته كأمين عام للأمم المتحدة في المرحلة القادمة، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أن هذا لا يقلل من قيمة قضايا أخرى مثل دعم التنمية في مختلف الأقاليم، باعتبارها ليس فقط شرطا أساسيا لضمان تحسين المستويات المعيشة والصحية وحياة أكثر كرامة لملايين الأفراد، ولكن أيضا لأنها تعد شرطا أساسيا لبناء الأمن والسلام العالمي. بالإضافة إلى العمل على القضاء على مشكلتي الفقر والأمية باعتبارهما مصدران مهمان لانتشار الفكر المتشدد. كما يشير مون إلى أن هذا العام "٢٠٠٧" سوف يشهد تقدما ملحوظا فيما يتعلق بـ "أهداف تنمية الألفية" The UN Millennium Development Goals التي اتفقت عليها الدول الأعضاء كخطة عمل للوصول إلى عالم أفضل بحلول عام ٢٠١٥. ويرى مون أنه إذا كان العالم معنيا بالفعل بالوصول إلى هذا الهدف، يجب أن يشهد عام ٢٠٠٧ إنجازا محددا على هذا الصعيد. أيضا يشير مون إلى حاجة المجتمع الدولي إلي جهد أكبر لمواجهة مشكلة التغيرات المناخية، خاصة بعد أن أضحت جميع دول العالم عرضة للتأثر بتلك التغيرات، وبعد أن أصبحت مصدرا مهما لتهديد الصحة ومصادر إمداد الغذاء والمياه والمدن الساحلية التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم. يقول مون في هذا السياق: "إن العمل على صعيد التغيرات المناخية سيكون واحدا من قمة أولوياتي".

وفي الاتجاه ذاته يشير مون إلى الحاجة لتقوية قدرات وإمكانات الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الضخمة في مجال الصحة، خاصة بعد أن أصبحت تلك التحديات – وعلى رأسها مرض الإيدز وأنفلونزا الطيور – عالمية الطابع ولا تلتزم بالحدود السياسية، كما تتضاعف أثارها وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية في حالة الدول الفقيرة والتي يعاني بعضها في الوقت نفسه من حروب داخلية وصراعات مسلحة. وينطلق مون هنا من وجود علاقة قوية بين التحديات الصحية وتهديد السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى تأثيرها المهم على القدرات الاقتصادية للدولة.

وأخيرا يشير مون إلى قضية حقوق الإنسان، ويشير في هذا الإطار إلى ضرورة أن تصبح حقوق الإنسان هي الركيزة الثالثة في عمل الأمم المتحدة – بجانب ركيزتي الأمن والتنمية – سواء على المستوى النظري من خلال المواثيق والمعاهدات الدولية في هذا المجال، أو على مستوى الممارسة العملية، وهو ما يتطلب مزيدا من الاهتمام بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لأداء دوره المنوط في المناطق والدول ذات السجل السلبي في مجال حقوق الإنسان، وإلقاء المزيد من الضوء على المناطق الأشد ظلاما في هذا المجال. وعبر مون عن أمله أن تصبح الولايات المتحدة عضوا بمجلس حقوق الإنسان هذا العام. وفي الاتجاه ذاته، عبر مون عن ضرورة اتخاذ الخطوات الأولى للانتقال بـ "مسؤولية الحماية" the Responsibility to Protect من مستوى الكلمات إلى الفعل، وهي المسؤولية التي قطعها أعضاء الأمم المتحدة على أنفسهم في عام ٢٠٠٥ عندما عبروا عن أهمية اتخاذ عمل جماعي من خلال مجلس الأمن في الحالات التي تتعرض فيها جماعات بشرية لتهديد الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو جرائم ضد الإنسانية، وفشل السلطات الوطنية في اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال تلك التهديدات. وأكد مون في هذا المجال عزمه العمل على بذل جهوده لترجمة هذه الرغبة وهذا الهدف إلى إجراءات عملية.